

شوق الناس

خريجو خراطيم المياه الحارة



ياس خضير البياتي

الامارات

ربما يكون العنوان غريبا وصادما للبعض، لأنه يحمل من التهمك والسخرية ما لا يطيقه المزاج العراقي المنقل بالكبتك والاحزان، لكنه يحمل من الاحزان ما يمزق القلب ويديمه، لاننا نتحدث عن شباب الوطن الذين سحقتهم رموز اللوصمية والجهل، وجعلتهم يبحثون عن ابرة العيش في كومة القش، والبحث عن النور بطريقة يمكن تشبيهها بمن يحفر في الصخر في واقع بات لا يعيا بأحلام الشباب، حياة وتعلما وتوظيفاً ومستقبلاً، فبدلاً ما نخدمهم في وظائف الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات الابتكار وشركات المستقبل فإتانا نراهم بالآلاف في مقاهي الوطن يقضون معظم عمرهم ويتسكعون في الشوارع الخلفية لأبتكار الجريمة، ويصنع الوظائف الممرحة والمنحرفة بل بل ان شوارع وطن الشباب تغرق بهم في مهن لا يستحقونها كإعانة شاي وكباب ونفط مهرب ، وبسلطات بأنواعها خاضعة للإبتزاز والملاحقات ،رغم فقرهم وشهاداتهم الجامعية الخلاقة ، وهذا التهميد المبرمج للتعليم من خلال توسيع وصادمة لشباب نينوى، ينتظرون سيارات القمامة من اجل الحصول على لقمة العيش من خلال جمع النفايات الصلبة وبيعها للشركات والأفراد بحفنة ناندير لا تساوي وجبة طعام في مطعم شعبي، مثلما شاهدت في قناة أخرى شباباً اتهموا الدراسات العليا وهم يعملون بأعانة فواكه وخضروات والكل يشهق (عمي وطن احنا ما عندنا والله ما عندنا وطن) بينما شباب الخليج ينتظرون الطائرات العملاقة لنقلهم الى بلدان اوريا للنزعة والراحة والاستجمام، ويتمتعون بفرص عمل تناسب شهاداتهم وخبراتهم، ويعيشون حياة كريمة تليق بالبشر.وهناك دول تفاجك يوماً بصنع الابتكار والعالية ،وترفع من رختر الابداع والتميز والتفوق الى حد الزهو والافتخار ، بل وتفخر بإنجازاتها الغالبة على الأرض ،انما اختارت الأصعب من الإنجاز في القضاء ، ووضعت إنجازاتها عنوانها الشباب فيها هو هزاع المنصوري الشاب الاماراتي يحلق في السماء ليبتكر لوطنه تاريخاً جديداً يليق بها . بينما شباب بلدي من حملة الشهادات العليا تنتهك كرامتهم، وتهان انسانيتهم بخراطيم المياه الحارة في مظاهرات احتجاج يطالبون بحقوقهم المشروعة في حق العيش والتمتعين. مثل هذا الأمر، سيترك كثيراً من قامد الشوق ، لأن البلد أصبح مصنعا للأزمات المرمنة بالشباب هم الضحية الأولى ،لأن منظومة السياسة والتعليم من هذه المنظومات بدائية ومتهالكة ،وتحتاج الى رؤية عميقة تخرج من هذه الفوضى الخلاقة ، وهذا التهميد المبرمج للتعليم من خلال توسيع الجامعات وبرامجها التقليدية ، ومخرجاتها التي لا تتناسب مع سوق العمل الحديث ،وبهذه التجارة الرابحة في تناسل الجامعات الخاصة ،الأخطر هذه الموجة التوسانمية المرعبة للدراسات العليا التي أصبحت لا معنى لها في ظل (الاسهال) العلمي ،والاستسهال المثير في موضوعات البحوث التي تنقل بالتكرار المل من خارج تقطية الزمن المجهول ، والاستسناخ المنهجي التقليدي ،والاشراف لمن لايفقه باصول البحث ،وربما لم يكتب في حياته بحثاً اصيلاً .

تطورات تكنولوجية

ومن يتابع التطورات التكنولوجية، سيعلم أن الكثير من التخصصات المستقبلية ستنتج نحو الرقمنة، (ومن الواجب على جامعاتنا أن تستعد لهذه المرحلة، بأن نجد لنا تخصصات دراسية تجمع بين الطب والتكنولوجيا، تجمع بين الإحصاء والمحاسبة، بين البرمجة والكثير من المجالات، بين الأمن والأمن السيبراني، بين السياسة والتحليل الرقمي، بين الإعلام ومنصات إنتاج الأخبار الرقمية). انظروا كيف يتم تدمير مستقبل الشباب من خلال هذه الجامعات ومخرجاتها، هي أزمة مخرجات لا تتناسب سوق العمل بأوزمة اعداد مغفيرة لا يمكن لأي دولة في العالم استيعابهم ، وسوء التخطيط في اختيار التخصصات العلمية من الأهم الى المهم الى الأقل أهمية ،مع الأخذ بالحسبان جدوى دراسة الطالب ،وبخيارات العمل المطلوب وإعداد الأهمية للتخصصات العلمية ، وإمحاء العديد من التخصصات في تخصصات جديدة،لأن وظائف المستقبل معقدة ومتغيرة ومتداخلة مع بعضها ،هي اشيء بالوظائف الهجينة التي يطلق عليها البعض في سوق العمل، أي مستعدة من شئين مختلفين، ربما أن الوظائف أصبحت هجينة، إنل، ويجب على التخصصات الجامعية أن تكون هجينة، وعلى المنظومة التعليمية أن تُغير من جلدتها سريعاً،.و تأوك التطورات المستندة في سوق العمل. ما يحدث اليوم ان خريج الجامعة عندما ، بسبب العطل والاجازات الدينية والوطنية ،والتساهل في الدراسة ،وأمراض الأحزاب وتدخلاتهم في الشأن التعليمي ، والرشاوى والقبلية ، بدأت تنخر بالمؤسسة العلمية ،وتخرج لنا خريجا جاهلا في تخصصه .وقد صدمت حقاً ان خريج كلية هندسة في جامعة عراقية عريقة لا يستطيع ان يملئ استمارة بسيطة باللغة الإنكليزية لخدمته في شركة في دبي بل شعرت بالخلج امام الصديق العربي المسؤول الذي كان كان يحدثني بأن الامل أيام زمان كانوا يقتخرون امام الأصدقاء، بأن ابنهم يدرس في جامعة عراقية !

دراسات عليا

وهكذا هو حال الدراسات العليا أيضا التي اصبح خريجوها يعانون ارهاصاتهما العديدة تتمثل في حالة انحطار الشهادة العلمية ،وبعدم احترامها ،بل أصبحت موضع تندر من الجميع لموضوعاتها المستهلكة والغريبة ، كأنه تناسل بفعل ولادات فيضرية تتمضخ عنها مواليد مشوهة تنتظر العلاج؛ ما الذي يحدث في وطن الرافدين الغارق بالنفط والفقر والمجاعة والبطالة، وماذي يجري اليوم عندما تهتم تقاليد الجامعات العلمية ،ويتهمد معها العقل العلمي للشباب المظلم بهذا الواقع المرزي الذي لايجد فيه فرصة العمل بسبب انهماء المنظومة التعليمية والتربوية ،وفساد المنظومة السياسية ،وبعدم اكرثائها بمستقبل الجيل الجديد ، إضافة على عدم قدرته الحصول على العمل في الخارج بسبب المعايير والمتطلبات الواردة في أي إعلان وظيفة،التي تفوق قدراتهم بمراحل، وبعيدة كل البعد عن تخصصاتهم. فإكاد أجزم أن أبسط بسيط بات اليوم على علم بالكثير من المجرجات التي تدور في تعليم الجيل، ويعرف ان الدولة غير قادرة على مواجهة أعصار الخريجين الجاهل، وليس لها حل الا اقتصار جديده هو خراطيم المياه الحارة ،وإدخاله كتخصص نادر في جامعتنا لمواجهة تحديات المستقبل المظلم الذي تنتظر شباب العراق .

يا له من أختراع مبتكر وفعال لو كانت هذه الخراطيم موجهة على لصوص السياسة ومختزعي الجهل وصناع الأزمات !

لاختلاف أهدافهما، ولعلّ "زبلتان لا تتجانبا فضيلة". وإذا كانت الحركة السياسية خارج السلطة في البلدان النامية ومنها البلدان العربية تنجح في الغالب للتغني بالسياسة باعتبارها "فعل خير" منزهة نفسها عن كل ممارسة من شأنها أن تخرج في "فعل الشر" الذي غالباً ما تنسبه للحكام، فإن معيار اختبارها الحقيقي حين تصل إلى السلطة، فهل ستسوغ كل ما كانت تعارضه؟ وابن ستصبح شعاراتها ذات الجذرية والرنين العالي؟ أم أنها ستستجير من ذلك بزعم الواقعية السياسية، وربما ستكون أكثر محافظة من الحكومات التي عارضتها؟ ولعلّ هذا ما واجهته مجتمعاتنا بعد موجة بما سمي بـ"الربيع العربي" وأن الأوان لرد الاحترام للسياسة على أساس القيم الإنسانية والمثل النبيلة التي تضع الإنسان مقياساً لكل شيء حسب تعبير الفيلسوف الإغريقي برونوغوراس، وهذا يحتاج إلى إصلاح نظم الحكم والإدارة وتعزيز وتطوير "حكم القانون" الذي يقول عنه مونتسكيو "إنه مثل الموت لا يفرق بين الناس ."

❑ باحث ومفكر عربي

به واختياره لأنها ممكنة ، ولهذا نقول أن الغايات الشريفة تتطلب وسائل شريفة، والعكس هو الصحيح أيضاً. وإذا اقترنت الوسيلة بالفساد والطائفية والعنف والإرهاب وتقديم المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة، فذلك سيغني الانقلاب على قيم السياسة ومثلها الإنسانية، فالسياسة حسب أرسطو في كتابه " السياسة " تُعنى بالأفعال النبيلة، وفقاً لابن خلدون: السياسة هي صناعة الخير العام، وهي أمانة وتفويض، فليس لأحد الحق في امتلاك أركانها، باسم اختلاف إلهي أو ما شابه، وإلّا فستبقى دواوين التاريخ مفتوحة على أخبار قوى السطوة والتحكم المناقضة لشراخ النقل والعقل . السياسة تعني "علم إدارة الدولة" وهي فن الممكن كما درجنا عليه للتعبير عن "الواقعية السياسية" وتوازن القوى، وإنها تعبير مكثف عن الاقتصاد حسب فلايمير لينين، أما وفقاً لحنّا أرندت "فصل السياسة هو الحرية" ومفهوم الحرية يمثل جوهر الفعل السياسي الذي يرتبط بمفهومين آخرين هما: البراعة، والشجاعة. وإذا كانت الحرب وجهاً آخر

الجامعات المزيفة والشهادات المزورة

بضاعة فاسدة

لا عجب أن نرى أن بعض ممن حصلوا على هذه الشهادات لا يجيدون التحدث أو الكتابة جيداً بلغة البلدان التي درسوا فيها ومكثوا فيها عدد من السنين، ناهيك عن ضعف مستوياتهم العلمية التي لا تنسجم ورسالة الجامعة التي تخرجوا منها .ولا يقتصر الأمر على الدراسات الأدبية والنظرية كما قد يتصور البعض ، بل بات يشمل بعض الدراسات العلمية لاسيما دراسات تقنية المعلومات والاصالات ، وأن كان ذلك ما زال محدوداً في السوفت الحاضر مقارنة بالتخصصات الأبية. ولا يخترث في العادة الكثير من الحاصلين على هذه الشهادات موضوع معالمتها أو تقييمها من قبل الجهات المختصة ، أنما يكفيهم أن تحصر إسماهم كلمة " دكتور " لأنهم ليسوا بحاجة لإثبات ذلك ، حيث أنهم أساساً يشغلون وظائف مرموقة قبل حصولهم على الشهادة ، والتقييم في مثل هذه الحالة لا يخدمهم على الشهادة ، بل هذا التقييم وربما يحصل لسبب أو لآخر ، فإن زيادة الخير خبيرين كما يقول المثل الدارج ، وهو أمر محمود بحد ذاته. تشير بعض الإحصاءات إلى بيع أكثر من 100 ألف شهادة مزيفة سنوياً في الولايات المتحدة الأمريكية، فلنّها 100أقضية تتعلق بتزوير الوثائق، وتمثل الدرجات والشهادات الأكاديمية نصف هذه القضايا. وفي سلطنة عمان كشفت وزارة التعليم العالي نحو 1250 شهادة مزورة. وفي الكويت أحوالت الحكومة عام 2016إلى النيابة العامة 270مزروراً لشهادات طبية وهندسية يعمل أغلبهم في القطاع الخاص. وفي العراق برزت ظاهرة الشهادات المزورة في عقد التسعينيات من القرن المنصرم، حيث إضطر خريجو الجامعات الراغبين بالهجرة إلى خارج العراق بسبب ظروف الحصار الذي أطبق على نفوس العراقيين بإفاره المدمرة المتتمثلة بالفاقة والحرمان من أبسط مستلزمات الحياة ، بالهجو إلى طرق ملتوية للحصول على وثائق تخرجهم من جامعاتهم، والتي بدونها لا يتمكنوا من الحصول على أية فرصة عمل في خارج العراق، حيث لم يكن مسموحاً للجامعات العراقية بمودمكا منح خريجيجها وثائق تخرجهم، الأمر الذي دفع البعض منهم لدفع الرشى للحصول على هذه الوثائق من

هل السياسة فعل خير حقاً؟ إذا لماذا ينصرف ذهن عامة الناس، إلى أنها عمل يتميز بالحيلة وإخفاء الحقائق، بل ونشر الإباطيل والخداع للوصول إلى الأهداف المرجوة، وحسب كتاب " الأمير" لمؤلفه نيكولو ميكافيلي الذي احتفي في العام 2013بمرور 500 عام على صدوره، فإنّ " الغاية تبرر الوسيلة" بغض النظر عن عدالة أو شرعية أو شرف هذه الوسيلة، لا سيما بالنسبة للحاكم لكي يديم حكمه ويبسط سيطرته. ولهذه الأسباب شاع الاعتقاد في مجتمعاتنا العربية والإسلامية بشكل عام أن السياسي لا يتورع من فعل أي شيء لتحقيق أهدافه باستخدام جميع الوسائل، بل

الجامعات المزيفة والشهادات المزورة

بضاعة فاسدة

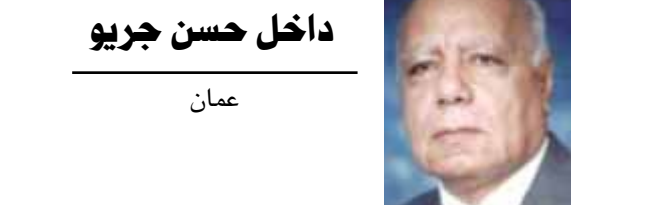
ويتعلم فيها الطالب أساليب البحث العلمي تحت إشراف معلميه لبناء قدراته الذاتية في البحث والتطوير وتوظيفها لاحقاً لحل المعضلات المختلفة المراد إيجاد حلول مناسبة لها، وهي ليس مجرد مكتب لإصدار الوثائق والشهادات وختمها ومنحها لدافعي أجورها كما تفعل ذلك هذه الجامعات الوهمية. وقد يتوهم البعض إن هذه الجامعات، إنما تمثل نموذجاً للتعليم الافتراضي والتعليم عن بعد الذي تمارسه بعض مؤسسات التعليم العالي في بلدان مختلفة ومنها جامعات رصينة مرموقة، كانت تمارسه رصينة رصينة تمتلك جميع مستلزمات التعليم العالي المادية والبشرية، وتعتمد هذا النموذج من التعليم جنباً إلى جنب ببرامجها الدراسية التقليدية المعتمدة في بلدانها. إلا الشهادات المزيفة فهي الشهادات التي يحصل عليها البعض من جامعات قد تكون جامعات معروفة ومشهود لها بالرصانة، ولكن بدون وجه حق أي بطريق الاحتيال وذلك لأسباب عديدة منها : أن يحصلون على الشهادة لم يبدلوا جهداً حقيقياً بإنجازها، أي أنها أنجزت من قبل آخرون لقاء أجر معتبة دفعت لهم، أو لآية دوافع أخرى، إذ يبدو أن بعض الجامعات لا تشترط الدوام المنظم ، وليس لديها الوسائل الكافية للتأكد من كيفية إنجاز متطلبات الشهادة ، لا بل أن البعض منها لا يكتثرت كثيراً بهذا الأمر طالما أن الأجور الدراسية تسدّد سنوياً بمواعيدها، كما أن الحاصلين على هذه الشهادات لا يشمول بعض الطلبة الدارسين في بلدان أخرى أو حتى في بلدانهم، حيث يكلفون أشخاص بصفتهم الأكاديمية أو أفراد يعملون في مكاتب متخصصة بكتابة رسائل وأطاريح طلبة الدراسات العليا وساعدهم بإنجاز بحوثهم بصورة جزئية أو كلية، ففي البلدان الأجنبية يقدم هذه الخدمات بعض أبناء الجاليات المهاجرة إلى تلك البلدان للطلبة الوافدين من بلدان هذه الجاليات ، بهدف الارتزاق وتوفير لقمة العيش،



عبد الحسين شعبان

بيروت

أصبحت الشهادات الجامعية أداة قوية لتعزيز فرص الحصول على عمل، وهذا ما دفع بعض ضعاف النفوس في الكثير من دول العالم إلى الحصول على هذه الشهادات باية وسيلة كانت بحق أو بدونها، حيث برزت في السنوات الأخيرة ظاهرة خطيرة وغريبة في الأوساط الجامعية، تمثلت بقيام بعض الأشخاص الطارئين على الوسط الجامعي ، بإنشاء جامعات وهمية لمخ الشهادات الجامعية المختلفة في جميع التخصصات العلمية والأدبية ، وبخاصة شهادات الماجستير والدكتوراه ، فضلاً عن منح شهادات الخبرة بمختلف المراتب العلمية بما في ذلك مرتبة الأستاذية ، وكانها شهادات حقيقية من حيث الشكل والمضمون صادرة من جامعات رصينة ، بل يرغب الحصول عليها بعد تسديد أجر مناسب تحديداً ما يعرف بإدارة الجامعة، وتروج هذه الجامعات بضاعتها الفاسدة هذه غالباً في بلدان العالم الثالث ولا سيما البلدان العربية ،بخاصة حيث يبدو أنها وحيث فيها سوقاً رائجة ، حيث يسعى البعض للحصول على شهادات الجامعية باية طريقة كانت، بصرف النظر ما إذا كانت هذه الشهادات حقيقية أم زائفة ، بشرط أن لا تكون هذه الشهادة مخيرة للشبهات أو مدعاة للشك من حيث الشكل، إذ تعد الشهادة الجامعية بنظر البعض جواز مرور للحصول على الوظائف الحكومية وبصرف النظر عن مضمونها، ولا تتطلب وظائفهم في العادة اختبارات حقيقية لبيان قدراتهم بما يتوافق والشهادات التي يحملونها. والجامعات الوهمية هذه لا تمتلك أي من مقومات العمل الجامعي سواء أكان ذلك بصيغة العمل الجامعي التقليدي ، أو بصيغة ما بات يعرف بالجامعات الافتراضية التي تعتمد أساليب التعليم الإلكتروني عبر شبكات



داخل حسن جريو

عمان

ويتعلم فيها الطالب أساليب البحث العلمي تحت إشراف معلميه لبناء قدراته الذاتية في البحث والتطوير وتوظيفها لاحقاً لحل المعضلات المختلفة المراد إيجاد حلول مناسبة لها، وهي ليس مجرد مكتب لإصدار الوثائق والشهادات وختمها ومنحها لدافعي أجورها كما تفعل ذلك هذه الجامعات الوهمية. وقد يتوهم البعض إن هذه الجامعات، إنما تمثل نموذجاً للتعليم الافتراضي والتعليم عن بعد الذي تمارسه بعض مؤسسات التعليم العالي في بلدان مختلفة ومنها جامعات رصينة مرموقة، كانت تمارسه رصينة رصينة تمتلك جميع مستلزمات التعليم العالي المادية والبشرية، وتعتمد هذا النموذج من التعليم جنباً إلى جنب ببرامجها الدراسية التقليدية المعتمدة في بلدانها. إلا الشهادات المزيفة فهي الشهادات التي يحصل عليها البعض من جامعات قد تكون جامعات معروفة ومشهود لها بالرصانة، ولكن بدون وجه حق أي بطريق الاحتيال وذلك لأسباب عديدة منها : أن يحصلون على الشهادة لم يبدلوا جهداً حقيقياً بإنجازها، أي أنها أنجزت من قبل آخرون لقاء أجر معتبة دفعت لهم، أو لآية دوافع أخرى، إذ يبدو أن بعض الجامعات لا تشترط الدوام المنظم ، وليس لديها الوسائل الكافية للتأكد من كيفية إنجاز متطلبات الشهادة ، لا بل أن البعض منها لا يكتثرت كثيراً بهذا الأمر طالما أن الأجور الدراسية تسدّد سنوياً بمواعيدها، كما أن الحاصلين على هذه الشهادات لا يشمول بعض الطلبة الدارسين في بلدان أخرى أو حتى في بلدانهم، حيث يكلفون أشخاص بصفتهم الأكاديمية أو أفراد يعملون في مكاتب متخصصة بكتابة رسائل وأطاريح طلبة الدراسات العليا وساعدهم بإنجاز بحوثهم بصورة جزئية أو كلية، ففي البلدان الأجنبية يقدم هذه الخدمات بعض أبناء الجاليات المهاجرة إلى تلك البلدان للطلبة الوافدين من بلدان هذه الجاليات ، بهدف الارتزاق وتوفير لقمة العيش،